

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين: مقاربة قياسية للفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)

د. زكي عبد المعطي أبو زيادة *

DOI: 10.34065/1262-025-002-010

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، من خلال تطبيق نموذج قياسي، حيث بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبالاستعانة ببرنامج تحليل الاقتصاد القياسي (Eviews-9)، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الحوكمة الفلسطينية تهتم بشكل عام بتطبيق كافة مؤشرات الحوكمة بدرجة متدنية وفق تصنيف قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI)، حيث سجل مؤشر الحوكمة في فلسطين درجات متفاوتة في قيمتها السالبة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧) تتراوح بين (١.٠٨ - ٠.٥٤)، وهذه القيم السلبية تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة السلبية، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً لمؤشرات الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر سيادة القانون على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال فترة الدراسة، ويعد هذا المؤشر الأكثر أهمية وتأثيراً في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين، على العكس من ذلك فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال فترة الدراسة، كما أثبتت نتائج الدراسة عدم جود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات الحوكمة الأخرى المتمثلة بـ (المشاركة والمساءلة، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، السيطرة على الفساد) على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال فترة الدراسة، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم العديد من التوصيات الرامية إلى تكثيف الجهود في مجال الالتزام بمؤشرات الحوكمة بما يضمن توفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، فلسطين.

The Role of Governance in Attracting Foreign Direct Investment (FDI) Flows to Palestine: Econometrics Approach for the period (1996-2017)

Abstract

This study aimed at identifying the role of governance in attracting foreign direct investment (FDI) flows to Palestine during the period (1996-2017), by applying the Econometrics Modle, where after confirming the stability of time series, the standard form was estimated by using ordinary least squares (OLS), and with the help of the standard economic analysis program (Eviewss-9). The study has concluded many results, the most important are: The Palestinian government is generally interested in applying all the indicators of governance to a low level according to the classification of the values Worldwide Governance Indicators (WGI).

The negative values of the governance index in Palestine recorded varying degrees during the period (1996-2017) ranging from (1.08 - 0.54). These negative values fall under the so-called negative governance. The results of the standard analysis proved that there is a positive significance

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

impact of the governance index on attracting (FDI) flows to Palestine during the period (1996-2017). The results of the study showed that there is a positive significance impact of the rule of law index on attracting (FDI) flows to Palestine during the study period; this index is the most influential one on attracting (FDI) flows to Palestine. As a contradictory to these results, this study found that there is a negative significance impact of the political stability index and the absence of violence on attracting (FDI) flows to Palestine during the study period.

The results of the study also demonstrated the absence of positive significance impact of other indicators of governance such as (Voice and accountability, government effectiveness, regulatory quality, control of corruption) on attracting (FDI) flows to Palestine during the study period.

In the light of the findings of the study, several recommendations has been made aiming to intensify efforts to adhere to the governance indicators, in a manner that guarantees the provision of an attractive environment for (FDI) flows to Palestine.

Keywords: Governance, Foreign Direct Investment (FDI), Palestine.

المقدمة:-

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، أصبح موضوع الحوكمة من القضايا الهامة التي تأتي في سلم أولويات دول العالم لما لها من دور فاعل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محرك لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول، لذا فقد أولت معظم دول العالم على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي اهتماماً بتطبيق مؤشرات الحوكمة باعتبارها ضرورة من ضرورات الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن أنها تعد من أهم العوامل المحفزة والمساعدة على تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أكدت العديد من الدراسات والأبحاث أن الحوكمة تلعب دوراً هاماً ومحورياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كون أن الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، كما بات التزام الدولة ومؤسساتها المختلفة بتلك المؤشرات شرطاً ضرورياً ولازماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحصول على المساعدات التنموية، ومن المعلوم أن فلسطين تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات، حيث أن الدول والمنظمات المانحة باتت تُقيم تطبيق مؤشرات الحوكمة كأحد المعايير في تقديم مساعداتها المالية وغير المالية. غير أنه من المسلم به الآن أن تبني وتطبيق الحوكمة ليس غاية بحد ذاته ولكن وسيلة لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لما تركز عليه من مؤشرات تعكس المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وكلها مؤشرات تقف موقف النقيض من تلك العوامل التي تعمل على خلق بيئة طارده للاستثمار، مما ينعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن هذا

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

المنطلق، فقد عملت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ولا تزال تعمل كل ما في وسعها وفق ظروفها وإمكاناتها على خلق بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تطبيق نظام حوكمة يحفز ويجذب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تنشيط الاقتصاد الفلسطيني. لذا جاءت هذه الدراسة وهي تحمل في طياتها تصوراً تكاملياً لمعرفة واقع مؤشرات الحوكمة ودورها في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ونأمل أن تشكل هذه الدراسة خطوة لا تكون الأولى ولا الأخيرة في هذا المجال.

مشكلة الدراسة:-

على الرغم من الجهود المبذولة التي قامت بها الحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيق مؤشرات الحوكمة، إلا أن تلك الجهود لم تلق بظلالها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين، حيث إن حجم هذه الاستثمارات لا يزال في مستويات ضعيفة إذا ما قورن بالبلدان الأخرى النامية والمتقدمة، أي لو أمعنا النظر في واقع دولة فلسطين من منظور جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين لوجدنا صعوبات ومفاهيم كبيرة تعيق جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على رأسها ضعف فعالية الممارسات الواقعية للحكومة في فلسطين الناتج عن تراجع في غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم لميكانيزمات الحوكمة التي من شأنها أن تحد من جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين (البنك الدولي، ٢٠١٨). وعلى ذلك يعتبر التحدي الحقيقي الذي تواجهه الحكومة الفلسطينية هو خلق نظام حوكمة يحفز ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:-

- ما أثر مؤشرات الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)؟.

أهداف الدراسة:-

من أجل الإحاطة بأبعاد مشكلة الدراسة، فإن الدراسة تسعى إلى بلوغ الهدف الرئيس وهو التعرف إلى دور مؤشرات الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:-

١- التعرف إلى واقع مؤشرات الحوكمة وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلي فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

- د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
- ٢- تحديد العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
- ٣- قياس مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
- ٤- تقديم الاقتراحات والتوصيات الواقعية والعملية التي من شأنها أن تساهم وتساعد في كيفية تطبيق مؤشرات الحوكمة بكفاءة، وهو ما قد يساعد صناع القرار على تبني سياسات اقتصادية فعالة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين.

أهمية الدراسة:-

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الآتي:-

- ١- تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى في هذا المجال على مستوى البيئة الفلسطينية - في حدود علم الباحث- فيما يتعلق بدور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، لذا فإنه من المؤمل أن تقدم هذه الدراسة إضافة علمية جديدة قد تسهم في إثراء المكتبة العربية.
- ٢- تكمن أهمية الدراسة في إبراز طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤشرات الحوكمة في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، الأمر الذي يساعد متخذي القرار ورسمي السياسات الاقتصادية في تشكيل السياسات المناسبة لدعم وتعزيز الجهود المبذولة في هذا الإطار من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار.
- ٣- تتبثق أهمية الدراسة من كونها من الدراسات التي اتبعت الأسلوب الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يفسر أثر مؤشرات الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، معتمدة على معادلة انحدار وتحليلها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) لبيان هذا الأثر، في الوقت الذي اتسمت فيه أغلب الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بالطابع الوصفي عموماً، كما أن طول الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة تكسبها أهمية إضافية.

- ٤- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية تقييم مستوى الالتزام بتطبيق مؤشرات الحوكمة وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية، كونها مدخل مهم من مداخل ومعايير تقييم الأداء، ومن المعلوم أن فلسطين تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية، حيث أن الدول والمنظمات المانحة باتت

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

تُقيم تطبيق مؤشرات الحوكمة كأحد المعايير في تقديم مساعداتها.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، واعتماداً على الأدبيات والدراسات التجريبية في هذا الإطار، تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن مؤشرات الحوكمة تساهم في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، وسوف تتحقق هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:-

١. توجد علاقة توازنية بين مؤشرات الحوكمة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٢. توجد علاقة سببية موجبة ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الحوكمة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٣. تؤثر المشاركة والمساءلة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٤. يؤثر الاستقرار السياسي وغياب العنف تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٥. تؤثر فعالية الحكومة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٦. تؤثر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٧. تؤثر سيادة القانون تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
٨. تؤثر السيطرة على الفساد تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحليل وبيان واقع مؤشرات الحوكمة، وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، والعلاقة بينهما من خلال الأدبيات والدراسات الاقتصادية التجريبية

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
في هذا الإطار، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي من
خلال بناء نموذج قياسي يفسر دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى
فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، واستخدم الباحث البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد
الفلسطيني والمنشورة على قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتمية (الانكتاد)، وكذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٦-
٢٠١٧) بالأسعار الثابتة، التي حلت باستخدام برنامج Eviews 9، وقد بلغ عدد المشاهدات ٢٢
مشاهد، وهي كافية للخروج بنموذج جيد والاعتماد عليه.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالأهداف الذي تم وضعها؛ ألا وهي دراسة وتحليل العلاقة السببية بين
مؤشرات الحوكمة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، وكذلك أثر مؤشرات
الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-
٢٠١٧)، كما تتحدد أيضا بمدى دقة البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المصادر
الرسمية التي تم الإشارة إليها.

الإطار النظري:

مفهوم الحوكمة:

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة، وعلى الرغم من شيوعه إلا أنه لم يتم الاستقرار
والتوافق على تعريف موحد لهذا المفهوم، نظراً لاختلاف أوجه النظر والرؤى وتعدد المؤشرات التي
تتخذها الحوكمة، وعليه سوف نتطرق لأهم التعريفات التي وردت من قبل بعض المؤسسات الدولية
والمختصين في هذا المجال نذكر منها: تعريف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)
للحوكمة بأنها "ممارسة السلطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة
المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والمجتمعات من تحقيق مصالحها
(سيد علي، ٢٠٢٠)، كما يُعرفها البنك الدولي بأنها: التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم
ممارسة السلطات في الدول من أجل الصالح العام، وهذا يشمل: عملية اختيار الحكومات ومراقبتها
واستبدالها عند الضرورة، وقدرة الحكومة على إدارة الموارد ووضع وتنفيذ سياسات فعالة، واحترام كل
من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تدير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات فيما بينها
(البنك الدولي، ٢٠١١). علاوة على أن هناك من يعرف الحوكمة بأنها: مجموعة من الطرق التي

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم (مصطفى، ٢٠٠٨).
وضمن هذا الإطار، يمكننا تعريف الحوكمة إجرائياً بأنها: "عملية ديناميكية متكاملة من النظم والقوانين والقرارات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة في إطار من المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، التي تهدف إلى الحد من درجة المخاطر التي تواجه المستثمرين؛ لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مؤشرات الحوكمة:-

على الرغم من اختلاف وتعدد مؤشرات قياس الحوكمة، إلا أن مؤشر الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI) الصادرة عن البنك الدولي، يعد من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحوكمة مقارنة بباقي المؤشرات العالمية المستخدمة، حيث قام مجموعة من خبراء البنك الدولي خصوصاً دانيال كوفمان، ارت كراي، ومانتوز، بوضع ستة مؤشرات أساسية لقياس جودة الحوكمة وكل مؤشر منها يقيس موضوع من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات هي (Kaufmann, et.al, 2011):

١- المشاركة والمساءلة (VA) : Voice and Accountability.

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء. ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الاتحادات والجمعيات، وحرية واستقلالية وسائل الإعلام، ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم على أفعالهم.

٢- الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) : Political Stability and Absence of Violence.

يهتم هذا المؤشر بمدى قبول جميع الأطراف بالنظام السياسي القائم، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، بالإضافة إلى معيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء الموالين للحكومة أو المعارضين لها. ويقاس هذا المؤشر إمكانية الحكومات في احتمال زعزعة استقرار الحكومة وإزاحتها عن الحكم أو حدوث انقلاب شرعي أو استخدام العنف ذي الطابع السياسي والإرهابي، بوسائل غير دستورية أو عنيفة، أو من خلال إدخال إصلاحات مشبوهة

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

تؤثر على استمرارية السياسات، ويتضمن أيضاً تقييد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة. ويؤثر هذا المؤشر تأثيراً كبيراً على سير الحياة العامة ومزاولة الأنشطة اليومية، وتنفيذ الخطط الاستثمارية لارتفاع حجم المخاطر، وعدم الاطمئنان في حالة غياب الاستقرار السياسي، بالتالي انخفاض مستويات الاستثمار لتصبح الدول بيئة طاردة للاستثمار، مما ينعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE).

يعد مؤشر فاعلية الحكومة أحد أهم مؤشرات الحوكمة، ويهتم هذا المؤشر بمدى فاعلية إدارة المؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية، ويقاس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة المقدمة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، إضافة إلى جودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

٤- جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها Regulatory Quality (RQ).

وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشروعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية السليمة التي من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص وتشجيعه، ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه المنظمات. إذ إن القوانين والتشريعات قد تعيق مساهمة القطاع الخاص في تنمية وتطوير المجتمع كأخذ التراخيص والموافقات الحكومية لمزاولة الأعمال وكثرة التقاطعات فيما بين المؤسسات والدوائر الحكومية، مما ينتج عنه زيادة التكاليف للمعاملات التي قد تكون عقبة كبيرة في قطاع الأعمال، وهدر الوقت، وتبديد الجهد من أجل الإسراع في تحقيق التنمية بشكل أفضل، وإضاعة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص (المطوري، ٢٠١١).

٥- سيادة القانون Rule of Law (RL).

يعد هذا المؤشر ركناً أساسياً في الحوكمة، ويقصد به مبدأ المشروعية وهو أن المجتمع ككل حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه؛ أي أن تطبيق الأحكام والنصوص

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويقاس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساو على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وكفاءة عمل الشرطة والمحاكم وتعاملها مع الجرائم وأعمال العنف.

٦- السيطرة على الفساد Control of Corruption (CC).

يعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مؤشرات الحوكمة، حيث إن ارتفاع مستويات الفساد في بلد ما دليل على غياب أو تردي تطبيقات الحوكمة فيه (السيد، ٢٠٠٤). حيث إن مؤشر السيطرة على الفساد له ارتباط وثيق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعرف الفساد بأنه إساءة الاستخدام النشط أو السلبي لصلاحيات الموظفين العموميين (المعينين أو المنتخبين) لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧). ويعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على السيطرة على الفساد، وعدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء، وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، ويقاس هذا المؤشر مدى استطاعة السلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة. اعتماداً على سبق، فقد اعتمدت هذه الدراسة المؤشرات الستة العالمية لإدارة الحوكمة (WGI) التي تبناها البنك الدولي في تقاريره كمتغيرات مستقلة لقياس الحوكمة.

قياس الحوكمة:

بالرغم من أن هذه العملية صعبة ومعقدة إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحوكمة وهو مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) Indicator of Quality Institutional، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة للحوكمة، حيث تتراوح قيمته ما بين (-٢,٥) و(+٢,٥)؛ إذ إن القيمة الأقل (أقل من الصفر) تمثل الحوكمة السلبية، والقيمة الأعلى (أكبر من الصفر) تمثل النتائج الأفضل للحوكمة؛ أي أنه كلما ازدادت القيمة عكس ذلك جودة إدارة الحوكمة (Kaufmann, et.al, 2011). واعتماداً على ذلك، فقد اعتمدت هذه الدراسة على قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) في تقدير جودة الحوكمة في فلسطين وفقاً للجدول التالي:-

الجدول رقم (١) تصنيف الحوكمة وفق قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI).

الوصف	تقدير جودة الحوكمة (+ ٢.٥ إلى -٢.٥)
متدنية للغاية	تتراوح ما بين -٢.٥ و -١

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

متدنية	تتراوح ما بين -١ و صفر
متوسطة	تتراوح ما بين صفر و ١
متقدمة	تتراوح ما بين ١ و ٢.٥

Source: World bank (2015).The Worldwide Governance Indicators:

Inethodology and

Analytical issues.

[.http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc](http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc)

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يوجد في النظرية الاقتصادية تعريف شامل ومتفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الهيئات والمنظمات الدولية، نذكر منها: تعريف البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: صافي تدفقات الاستثمارات الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠٪ أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل (World bank, 2015). وتعرفه منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه: " نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها" (لطيفة، ٢٠٢٠). من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " استثمارات طويلة الأجل تنطوي على تملك المستثمر الأجنبي لمشروع معين سواء كان مملوك بشكل كامل أو امتلاكه لجزء منه يكفل له حق الإدارة والرقابة عليه، ويرافق هذا الاستثمار انتقال كمية من الموارد المالية، والتكنولوجيا الحديثة، والخبرة والمعرفة التقنية في جميع المجالات إلى الاقتصاديات المضيفة له".

حيث أكدت العديد من الدراسات والأبحاث (Hussain, 2017; Akram, 2016; Fujimori and Takahiro, 2015; OECD, 2015; Zenasni and Benhabib, 2013; Mpanju, 2012; Shaari, et.al, 2012; Denisia, 2010) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية، وتمكين أساليب وتقنيات الإدارة الحديثة، وتأهيل الموارد البشرية في الاقتصاديات المضيفة له، كما

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

يمكن أن يساهم في خفض معدلات البطالة بما توفره من فرص عمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، وفتح أسواق دولية جديدة أمام المنتجات الوطنية، وتنمية الصادرات، وإحلال الواردات، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي للدول المضيفة.

ولهذا الاتجاه بذلت فلسطين مجهودات كبيرة في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأتي في مقدمة هذه الجهود إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وتطوير البنية التحتية، وإقامة المناطق الصناعية، وبناء المؤسسات الداعمة للاستثمار، فضلاً عن تقديم حوافز وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إئتمانية، وتخفيض معدلات الفائدة، وإعفاءات الرسوم الجمركية، والإعفاءات من ضريبي الدخل والمضافة، والتحويل غير المقيد لرأس المال والأرباح، على الرغم من هذه الجهود إلا أنه لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين من اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الفلسطينية، مما جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً جداً مقارنة بالدول الأخرى؛ ولعل السبب الرئيس في ذلك راجع إلى عدم الاستقرار السياسي، وبالإضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من خلال سيطرته على المعابر الفلسطينية.

العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر:-

لقد حظيت العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر من الناحيتين النظرية والتجريبية بالعديد من الكتابات والتي سوف نتناول بعضها في هذا الجزء. حيث يعد الالتزام بتطبيق الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعلومية واشتداد المنافسة بين المنظمات من أجل الاستثمار، لذا فإن المنظمات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها؛ أي أن للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل (سوليفان وآخرون، ٢٠٠٣؛ الناصر، والنعمي، ٢٠١٢). وفي هذا الإطار، فإن الحوكمة تعتبر محرك أساسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة Sin and Leung, 2001; Globberman and Shapiro, 2002; Benassy, et.al, 2005; Aizenman and Spiegel, 2006; Joseph, 2009; Samami and Ariani, 2010;

- د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
- (OECD, 2011; IMF, 2014; Shakib and Ziaur, 2017)؛ خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥؛ الزوبه، ٢٠١٦؛ مصطفى، ٢٠١٨). وهذا ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:
- ١- تقوم الحوكمة بتقديم الضمانات للمستثمرين لتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات في الأسواق المتقدمة والناشئة، التي ربطت بين تحقيق أعلى عائد للاستثمار والحوكمة الجيدة (CFA, 2005).
 - ٢- تتمتع المنظمات بحوكمة جيدة يعطي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين ثقة ناتجة عن الإدارة الجيدة والشفافية، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار، وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال (جاوحدو، ومايو، ٢٠١٠).
 - ٣- تمكن الحوكمة المجتمع من التأكد من محاربة الفساد والانحرافات وضبط الممارسات المختلفة وتعزيز الثقة، وتعمل على توفير الحد الأدنى في الإفصاح بمنتهى الشفافية، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات (البشاري، ٢٠٠٨).
 - ٤- تسهم الحوكمة في جذب الاستثمارات الخارجية من خلال خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب المستثمرين الأجانب إلى مؤسسات الدولة التي تطبق الحوكمة، باعتبار استثمارها في مؤسسة ملتزمة وشفافة، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل موازنة بالمؤسسات الأخرى (الزركوش، ٢٠١٧).
 - ٥- تساعد الحوكمة على زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي، بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي (موراد، وعمران، ٢٠١٥)، فضلاً عن تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال (حداد، ٢٠١٢).
- بالجهة المقابلة يؤثر عدم الالتزام بنظام الحوكمة على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن عدم الالتزام بنظام الحوكمة يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوضح ذلك فيما يلي:
- ١- تلعب مؤشرات الحوكمة دوراً سلباً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعملية النمو الاقتصادي والتنمية، باعتبار أن تطبيق تلك المؤشرات يظهر على شكل ضرائب إضافية على الاستثمار، وبالتالي تزداد التكلفة إلى الحد الذي يحد من الاستثمار المحلي والأجنبي (خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥).

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

٢- الإخفاق في جذب مستويات كافية من رأس المال مما يهدد كيان الدولة، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها منها ضعف القدرة التنافسية، والاستغناء عن بعض العاملين، والقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، بالتالي تفاقم مشكلة الفقر (مصطفى، ٢٠٠٨: ١٥).

٣- إن تأثير غياب الحوكمة لا يقتصر فقط على التأثير السلبي على أداء القطاع الحكومي، وإنما يصل هذا التأثير إلى القطاع الخاص، لأن "إدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تُحدد بدورها وجود مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار من عدمه" (البنك الدولي، ٢٠٠٣).

٤- هروب المستثمرين لأن المستثمر وقبل الشروع في الاستثمار في الدول المضيفة يطلب إثباتاً أن مؤسسات الدولة تدار وفق ممارسات نظام الحوكمة، لكي يتمكن المستثمرين من تحليل ومقارنة فرص الاستثمارات المختلفة قبل الشروع في الاستثمار في أي دولة من الدول (مصطفى، ٢٠٠٨). كذلك اهتم العديد من الباحثين وبصفة خاصة بدراسة أثر تطبيق بعض مؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار اهتمت دراسة (Hossain and Rahman, 2017) بمحاولة تقدير دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات البانل على عينة من ٨٠ دولة من الدول النامية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠١٤)، وبينت نتائج الدراسة أن التحسن المعياري في المشاركة والمساءلة، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، جودة التنظيم، سيادة القانون، التحكم في الفساد يزيد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي السياق نفسه توصلت دراسة Azman- Saini, et. al (2010) التي أجريت على عينة من دول آسيا وأمريكا اللاتينية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط أساساً بتطبيق معايير الحوكمة وخاصة معايير سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية، والفعالية الحكومية والسياسية. وفي حين توصلت دراسة (نعيمه، ومحمد، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٥)، وكذلك بينت النتائج أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وكذلك توصلت دراسة (خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥) إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ومؤشرات الحاكمية الآتية: (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، مدركات الفساد)، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع المؤشرات التالية (فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط). كما توصلت دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠) التي أجريت على دول شمال إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٦) إلى أن جميع تأثيرات مؤشرات الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية في الأجل القصير، عكس المدى الطويل فإن التأثيرات ذات دلالة إحصائية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر السيطرة على الفساد، ومؤشر المشاركة والمساءلة والاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت وجود وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر سيادة القانون، ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقها والاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة (المرشد، وآخرون، ٢٠١٨) فقد اعتمدت على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل) لعينة تتكون من اثنتي عشرة دولة عربية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٠)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشري كفاءة الحكومة وجودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها تمثل أهم العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أما مؤشرات الحكومة الأخرى والمتمثلة في محاربة الفساد والاستقرار السياسي وعدم اللجوء إلى العنف وسيادة القانون وإبداء الرأي والمساءلة فلم تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فيما اعتمدت دراسة (نعيمة، والزهراء، ٢٠١٧) أيضاً على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البائل) لـ ١٦ دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، وفعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لكل من مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينهما وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا. في حين أوضحت دراسة (Joseph, 2009) أن الحكومة وخاصة معيارين الاستقرار السياسي، ومستويات الفساد المنخفضة من المحددات المهمة والمتحكمة في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول دون غيرها. وكذلك توصلت دراسة (Jadhav, 2012) إلى أن مؤشر المشاركة والمساءلة له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا). كما

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

توصلت دراسة (بلحول، ولخضر، ٢٠١٧) إلى أن مؤشر سيادة القانون له أثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات المغرب العربي باستعمال بيانات البانال للفترة (١٩٩٦-٢٠١٦). فيما خلصت العديد من الدراسات (Kurul and Yalta, 2017; Ullah and Khan, 2017; Herrera-Echeverri and Estevez-Breton, 2014; Buchanan, et. al, 2012; Fukumi and Nishijima, 2010; Globerman and Shapiro, 2002) إلى وجود علاقة موجبة بين جودة المؤسسات الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على عينة من العديد من الدول. وكذلك وجدت العديد من الدراسات بأن الفساد يعتبر معوقاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار دراسات (كداوي، والدليمي، ٢٠١٢؛ بوجانة، وبرقوقي، ٢٠١٨؛ Peter Mauro, 1995; Wei, 2000; Rock and Bonnett, 2004; and Hannes, 2006 التي توصلت إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الفساد قد يبطئ النمو الاقتصادي، ويقلل من الاستثمارات في أغلب الدول النامية. منهجية وإجراءات التحليل القياسي لأثر مؤشرات الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧).

- توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير:

تعتبر عملية توصيف النموذج القياسي لأية ظاهرة اقتصادية من أولى الخطوات في عملية القياس، وفي هذه الخطوة سنحاول بناء نموذج اقتصادي قياسي يوظف السلاسل الزمنية لقياس أثر مؤشرات الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، وذلك بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

بناءً على ما سبق شرحه في الإطار النظري، واعتماداً على الأدبيات والدراسات الاقتصادية التجريبية في هذا الإطار، فإنه سيتم اختبار الفرضيات، وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج القياسي التالي:-

$$FDI/GDP = F (VA, PS, GE, RQ, RL, CC)$$

ولغرض التحليل تم تحويل الصيغة الدالية أعلاه إلى معادلة رياضية رئيسية مكونة للنموذج القياسي للدراسة كما يلي:-

$$FDI/GDP = \beta_0 + \beta_1 VA + \beta_2 PS + \beta_3 GE + \beta_4 RQ + \beta_5 RL + \beta_6 CC + E$$

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

حيث إن:

● **FDI/GDP**: يمثل المتغير التابع والذي يشير إلى نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتم الحصول على البيانات المتعلقة بهذا المتغير من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، والإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

● المتغيرات المستقلة: مؤشرات الحوكمة، ويمكن قياسها كما يلي:-

- VA: المشاركة والمساءلة.

- PS: الاستقرار السياسي وغياب العنف.

- GE: فعالية الحكومة.

- RQ: جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.

- RL: سيادة القانون.

- CC: السيطرة على الفساد.

- E: حد الخطأ العشوائي.

- β_0 : الحد الثابت. ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$): تمثل معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

تم الحصول على البيانات السنوية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة من قاعدة بيانات البنك الدولي، نظراً لتوفر سلاسل زمنية طويلة تغطي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، باعتبار أن فترة بداية الدراسة هي الفترة التي بدأت فيها المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات كمية للحوكمة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:-

التحليل الوصفي والتقدير القياسي لمتغيرات الدراسة:-

التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج القياسي:-

وفيما يلي تقدم الدراسة تحليلاً لواقع تطور مؤشرات الحوكمة ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، وبالاعتماد على البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (2)، سيقدم الباحث تحليلاً وصفيًا لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2) تطور مؤشرات الحوكمة ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧).

السنة	المشاركة والمساءلة *(VA)	الاستقرار السياسي وغياب العنف *(PS)	فعالية الحكومة *(GE)	جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها *(RQ)	سيادة القانون *(RL)	السيطرة على الفساد *(CC)	النوعية المؤسسية (IQI)	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) ** (%)
١٩٩٦	-0.76	-1.54	-1.15	-0.89	-0.04	0.041	-0.72	3.22
١٩٩٧	-0.74	-1.53	-1.13	-0.88	-0.04	0.042	-0.71	2.59
١٩٩٨	-0.72	-1.54	-1.11	-0.88	-0.03	0.044	-0.71	3.04
١٩٩٩	-0.71	-1.52	-1.06	-0.91	-0.06	-0.06	-0.72	2.42
٢٠٠٠	-0.77	-1.55	-1.18	-0.90	-0.08	-0.08	-0.76	0.871
٢٠٠١	-0.78	-1.36	-0.99	-0.86	-0.23	-0.23	-0.74	0.297
٢٠٠٢	-0.81	-1.65	-1.00	-0.97	-0.33	-0.32	-0.85	0.166
٢٠٠٣	-0.85	-1.30	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37	-0.80	0.200
٢٠٠٤	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01	-0.58	0.288
٢٠٠٥	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49	-0.84	0.460
٢٠٠٦	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.30	-0.81	0.246
٢٠٠٧	-0.68	-1.98	-1.10	-1.20	-0.62	-0.11	-0.95	0.243
٢٠٠٨	-0.86	-2.00	-1.27	-1.12	-0.76	-0.44	-1.08	0.602
٢٠٠٩	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.10	-0.71	3.23
٢٠١٠	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.20	-0.11	-0.54	1.79
٢٠١١	-1.01	-1.94	-0.59	0.20	-0.43	-0.45	-0.70	2.11
٢٠١٢	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25	-0.70	0.525
٢٠١٣	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.40	-0.25	-0.66	1.54
٢٠١٤	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28	-0.64	1.30
٢٠١٥	-0.99	-2.16	-0.47	0.10	-0.51	-0.45	-0.75	0.828
٢٠١٦	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15	-0.69	2.23
٢٠١٧	-1.03	-1.64	-0.40	0.02	-0.42	-0.03	-0.58	1.49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* Worldbank (2018). The Worldwide Governance Indicators, Update .Aggregate Governance Indicators 1996-2017. www.govindicators.org

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

** قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، وصندوق النقد الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٩. الموقع الإلكتروني:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=PS>

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية، ٢٠١٨.

الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education-1994-2018-11A1.

اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول رقم (2) فيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 9، من خلال عرض لنتائج المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة مبيناً فيها الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، والالتواء، وأكبر قيمة، وأقل قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:-

الجدول رقم (3): أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.

FDI/GD P	GOV	CC	RL	RQ	GE	PS	VA	المتغيرات الاقتصادية
1.35	-	-	-	-	-	-	-	المتوسط الحسابي
	0.74	0.20	0.31	0.52	0.87	-1.71	0.82	
-	-	1	2	3	5	6	4	الترتيب حسب المتوسط الحسابي
-	متدنية	متدنية	متدنية	متدنية	متدنية	متدنية للفاية	متدنية	درجة التطبيق
1.09	-	-	-	-	-	-	-	الوسيط
	0.72	0.19	0.34	0.87	0.98	-1.69	0.82	
3.23	-	-	-	-	-	-	-	أكبر قيمة
	0.54	0.04	0.03	0.21	0.37	-1.13	0.43	
0.17	-	-	-	-	-	-	-	أقل قيمة
	1.08	0.49	0.76	1.20	1.27	-2.16	1.09	
1.07	0.12	0.17	0.20	0.54	0.29	0.28	0.15	الانحراف المعياري
0.49	-	-	-	0.32	0.35	0.26	0.40	الالتواء

0.97	0.19	0.30				
------	------	------	--	--	--	--

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- أن الحكومة الفلسطينية تهتم بشكل عام بتطبيق كافة مؤشرات الحوكمة بدرجة متدنية وفق تصنيف قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI)، كما يدل المتوسط الحسابي الذي بلغ (-٠.٧٤)، وبانحراف معياري مقداره (٠.١٢)، حيث سجل مؤشر الحوكمة في فلسطين درجات متفاوتة في قيمتها السالبة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧) تتراوح بين (١.٠٨ - ٠.٥٤)، وهذه القيم السلبية تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة السلبية، كما أن مستويات التطبيق لهذه المؤشرات جاءت متفاوتة، حيث ارتبط أعلى مستوى تطبيق لتلك المؤشرات على التوالي بالسيطرة على الفساد (CC)، ويليه سيادة القانون (RL)، ثم جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)، ثم المشاركة والمساءلة (VA)، في حين ارتبط أقل مستوى تطبيق على التوالي بالاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، ويليه فعالية الحكومة (GE)، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود الالتزام الفعلي والجدي بتطبيق مؤشرات الحوكمة، مما يدل ذلك على ضعف الأداء المؤسسي، وعدم بلوغه المستويات المطلوبة التي تسهم في رفع كفاءة الأداء، ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، ومن هذا المنطلق فإن التجربة الفلسطينية في مجال تطبيق الحوكمة من التجارب غير الناجحة، ولعل ما يبرر ذلك حداثة تبني وتجسيد هذه الحكومة لنظام الحوكمة.

- أما فيما يخص نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير خلال هذه الفترة حوالي (١.٣٥٪)، بانحراف معياري (١.٠٧)، ووسيط (١.٠٩)، في حين بلغ أقل نسبة له (٠.١٧٪) عام ٢٠٠٢، ويعزى ذلك إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي عصفت بالأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، وبينما بلغ أعلى نسبة له (٣.٢٣٪) عام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك إلى هروب رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية وتدفق جزء منها إلى فلسطين، وذلك بسبب الثورات العربية التي أصابت الكثير من الدول العربية، إلا أنه مازالت هذه النسبة ضعيفة ولم ترتق إلى المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى.

- التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:-

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:-

قبل إجراء تقدير النموذج القياسي للدراسة، فقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller- ADF) لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية (Stationarity) في متغيرات النموذج، حيث تنص الفرضية العدمية H_0 لهذا الاختبار على وجود جذر الوحدة، وهذا يعني عدم استقرار المتغيرات محل الاختبار، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-value) لمتغيرات الدراسة أكبر من ٠.٠٥، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، بالتالي فالمتغيرات مستقرة. والجدول رقم (4) يوضح نتائج هذا الاختبار:-

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (Augmented Dickey Fuller- ADF)

لمتغيرات الدراسة

Variable	Level			First difference		
	ADF	P-values	Result	ADF	P-values	Result
FDI/GDP	-14.32	0.000*	مستقرة	-	-	مستقرة
GOV	-2.963	0.165**	غير مستقرة	-4.69	0.007*	مستقرة
VA	-2.500	0.325**	غير مستقرة	-4.908	0.001*	مستقرة
PS	-1.871	0.633**	غير مستقرة	-3.625	0.015*	مستقرة
GE	-1.644	0.443**	غير مستقرة	-4.756	0.002*	مستقرة
RQ	-1.914	0.612**	غير مستقرة	-3.672	0.013*	مستقرة
RL	-2.720	0.239**	غير مستقرة	-5.125	0.001*	مستقرة
CC	-3.814	0.010*	مستقرة	-	-	مستقرة

* المتغير مستقر عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ ** المتغير غير مستقر عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews .

يتضح من البيانات الوارد في الجدول رقم (4) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى Level، وذلك لاحتوائها على جذر وحدة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ باستثناء متغيري نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي (FDI/GDP)، السيطرة على الفساد (CC) اللذين استقرا عند المستوى Level بمستوى معنوية ٠.٠٥، حيث تم رفض فرضية

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

العدم التي تنص على عدم وجود جذر أحادي، لأن قيم P-value لهذه المتغيرات أكبر من ٠.٠٠٥، مما يدل على أن المتغيرات غير مستقرة، وبالمقابل فإن قيمة P-value للمتغيرين (FDI/GDP، CC) أصغر من ٠.٠٠٥، مما يدل على أن هذين المتغيرين مستقرين عند نفس المستوى، مما دعا لإجراء الفروقات الأولى (First-difference)، فكانت النتيجة أن أصبحت جميع السلاسل الزمنية الأصلية لمتغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)I، مما يدل على احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، مما يبرر إمكانية المضي قدماً في تقدير النموذج القياسي.

- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen-Cointegration Test):

بعد التحقق من سكون متغيرات الدراسة، يتم كخطوة ثانية اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ذات تكامل مشترك أي إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وهنا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال استخدام طريقة جوهانسون (Johansen). ولكن قبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، علينا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني الكلية لنموذج الدراسة، وهناك معياران مهمان لاختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، وهما معيار (AIC)، ومعيار (SC)، وحسب أغلبية المعايير فإن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الدراسة فترة واحدة، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) اختبار فترات التباطؤ الكلية لنموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	126.20	NA	0.00	-11.26	-10.86	-11.17
١	226.07	114.1320*	9.40e-17*	14.67331*	11.09209*	13.89609*

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews .

وبعد تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لنموذج الدراسة، تم إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال استخدام طريقة جوهانسون (Johansen)، وفيما يلي تلخيص لنتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (6) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen) لنموذج

الدراسة

عدد متجهات التكامل المشترك	فرضية	القيمة الحرجة	قيمة الأثر	Prob.
----------------------------	-------	---------------	------------	-------

	Trace Statistic	Critical % Value	العدم H0	
0.000	259.97	117.71	$r=0$	لا يوجد تكامل مشترك (* None)
0.000	170.6302	88.80	$r \leq 1$	على الأكثر يوجد متجة واحد (* Ar most 1)
0.000	92.94823	63.88	$r \leq 2$	على الأكثر يوجد متجهين (* Ar most 2)
0.016	47.62653	42.92	$r \leq 3$	على الأكثر يوجد ثلاث متجهات (* Ar most 3)
يشير اختبار الأثر لوجود؛ متجهات من التكامل المشترك عند مستوى معنوية ٠.٠٥				
* تشير لرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية ٠.٠٥				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews .

ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من الدرجة الرابعة (4)، وأن ما يدعم ذلك أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (Trace Statistic) أكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) عند مستوى معنوية ٠.٠٥، كما أن قيم P-Value أقل من ٠.٠٥، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أربعة متجهات على الأقل للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وهذا يعني وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ وأن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- اختبار العلاقة السببية لجرانجر Granger Causality test:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد لآبد من التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين مؤشرات الحوكمة ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحديد اتجاهها، ومن أجل تحقيق هذا الغرض، فقد تم إجراء اختبار جرانجر (Granger Causality test) لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات النموذج، وبالاعتماد على هذا الاختبار فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ($H_0: X \text{ not Gause } Y$) إذا كانت الاحتمالية أقل من ٠.٠٥، ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: X \text{ Gause } Y$)، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (7) نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين متغيرات نموذج الدراسة.

Null Hypothesis	F-Statistic	Probability	Decision
VA does not Granger Cause (FDI/GDP)	0394	0.538**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause VA	0.347	0.563**	قبول
PS does not Granger Cause (FDI/GDP)	2.37	0.141**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause PS	0.216	0.647**	قبول
GE does not Granger Cause (FDI/GDP)	0.092	0.765**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause GE	0.493	0.492**	قبول
RQ does not Granger Cause (FDI/GDP)	0.0004	0.985**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause RQ	0.172	0.683**	قبول
RL does not Granger Cause (FDI/GDP)	3.16	0.093**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause RL	1.94	0.181**	قبول
CC does not Granger Cause (FDI/GDP)	0.039	0.846**	قبول
(FDI/GDP) does not Granger Cause CC	6.53	0.020*	رفض

* دالة عند مستوى معنوية 0.05 ** غير دالة عند مستوى معنوية 0.01 المصدر : من

إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews .

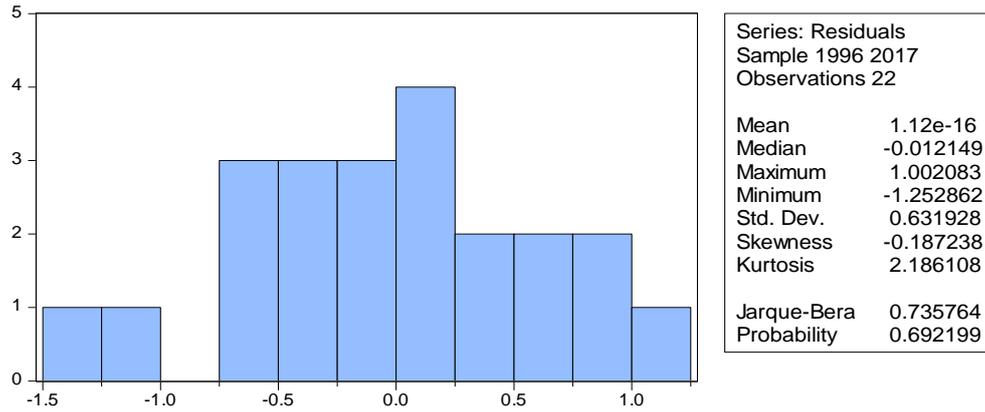
يتضح من الجدول رقم (7) واستناداً إلى احتمالية Prob، فإنه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين متغيرات النموذج لأن $Prob > 0.05$ ، باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) إلى السيطرة على الفساد (CC) عند مستوى معنوية 0.05، ويمكن أن يعود ذلك إلى أن تطبيق مؤشرات الحوكمة لا ترتقي إلى مستوى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، وهذا يعني أن تطبيق مؤشرات الحوكمة لا تعد محفزاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، أما فيما يتعلق بوجود علاقة سببية أحادية الجانب من نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) باتجاه السيطرة على الفساد (CC)، وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم في السيطرة على الفساد.

تشخيص صلاحية النموذج القياسي:-

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
من أجل التأكد من صحة وجود النموذج في ظل استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، فلا بد من إجراء بعض الاختبارات الهامة التي يجب القيام بها قبل عملية التقدير، وهي على النحو التالي:-

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:-

للتحقق من حد الخطأ في النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتيجة أن قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ ٠.٧٣٥، وهي أصغر من إحصائية كاي مربع X^2 عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ودرجة حرية تساوي ٦، كما أن القيمة الإحصائية (P-value = 0.692) أكبر من مستوى معنوية ٠.٠٥، ومن ثم نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، وهي متوافقة مع فرضيات النموذج المتعدد، كما هو مبين في الشكل التالي:-



شكل رقم (١) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

- اختبار عدم تجانس التباين للنموذج المقدر:-

تم استخدام اختبار وايت (White) للتحقق من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، والتي قل ما نجدها في بيانات السلاسل الزمنية، فمن قيمة الاختبار (٠.٢٢٤٨) $Obs * R-squared$ باحتمالية (٠.٦٣٥٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥، مما يدل على ثبات التباين، وهذا يشير إلى أن النموذج المقدر خالٍ من وجود مشكلة اختلاف التباين، كما هو مبين في الجدول التالي:-

الجدول رقم (8) نتائج اختبار عدم تجانس التباين Heter- oskedasticity Test: ARCH

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	ARCH	F-statistic	0.2056	Prob. F(6,19)
Obs*R-squared		0.2248	Prob. Chi-Square(1)	٠.٦٣٥٤

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews .

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:-

وفقاً لاختبار Breusch- Godfrey Serial Correlation- LM test، نجد أن القيمة الاحتمالية (P- value=0.4208) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٠.٠٥، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والجدول رقم (9) يبين نتائج هذا الاختبار:-

الجدول رقم (9) نتائج اختبار Breusch- Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
	LM Test	F-statistic	0.42488	Prob. F(6,14)
Obs *R-squared		0.64800	Prob. Chi-Square(1)	0.4208

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews. وبناءً على ما تقدم، يتبين لنا أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كانت ملائمة، مما يدل على جودة النموذج القياسي المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وصالح لتمثيل العلاقة بين متغيرات النموذج، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي المقدر:-

وبعد التأكد من استقرار البيانات، وأن اختبار جوهانسون (Johansen) توصل إلى وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالتالي يمكن تقدير أثر مؤشرات الحوكمة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نموذج الانحدار التي تعطي علاقة

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
 متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، وذلك عند مستوى معنوية ٠.٠٥، سواء فيما
 يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، وكانت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول
 رقم (10):-

الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار أثر مؤشرات الحوكمة على جذب
 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)

المعاملات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	القيمة الاحتمالية Prob
β_0	-2.705	1.998	-1.354	0.196
VA	-1.385	1.748	-0.793	0.440
PS	-2.139	0.918	-2.331	0.034
GE	-1.137	1.741	-0.653	0.523
RQ	0.487	1.140	0.427	0.675
RL	3.259	1.384	2.355	0.033
CC	2.450	1.183	2.072	0.056
R-squared = 0.652		(F-statistic) = 4.6997		
		Prob (F-statistic) = 0.006		
Adjusted R-squared = 0.514		Durbin-Watson stat = ٢.١٤٤		

المتغير التابع: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي FDI/GDP.
 المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ٩ Eviews.
 بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكننا تقدير معادلة الانحدار للنموذج القياسي
 للدراسة على النحو الآتي:-

$$FDI/GDP = -2.71 - 1.39 VA - 2.14 PS - 1.14 GE + 0.487 RQ + 3.26 RL + 2.45 CC$$

تشير البيانات الخاصة بالمعادلة السابقة إلى وجود دلالات إحصائية ذات دلالة معنوية لبعض
 المتغيرات المستقلة التي استخدمت في هذا النموذج، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:-
 -بالنسبة لمعامل المتغير الثابت β_0 ، نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة وبالبالغة (-1.354) أقل من
 قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05 $\leq \alpha$)، بالإضافة إلى أن Prob > 0.05، مما يعني
 أن معامل المتغير الثابت ليس له دلالة معنوية.

-أثبتت النتائج عدم جود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر المشاركة والمساءلة (VA) على جذب

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالإضافة إلى أن $Prob > 0.05$ ، حيث جاءت إشارته سالبة (-1.39)، وهذا يعني أن زيادة مؤشر المشاركة والمساءلة بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 1.39% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة؛ أي أن مؤشر المشاركة والمساءلة لا يساهم في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بضعف مبادئ تطبيق الديمقراطية في فلسطين، أو أن هذا المؤشر لا يلقي اهتماماً من طرف المستثمرين الأجانب. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (المرشد، وآخرون، ٢٠١٨؛ نعيمة، والزهران، ٢٠١٧)، وتختلف مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ Hossain and Rahman, 2017؛ خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥؛ Jadhav, 2012).

-تدل الإشارة السالبة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS) في النموذج على وجود تأثير سلبي ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، حيث إن زيادة قيمة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 2.14% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، ويؤكد هذه النتيجة دلالة ارتفاع قيمة (T) المحسوبة والبالغة (-2.33) عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ودلالة أن $Prob < 0.05$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، ويعزى ذلك إلى أن مستوى تطبيق مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف قد حقق قيم سالبة متدنية للغاية خلال فترة الدراسة، وكان أقل مستوى تطبيق مقارنة بمؤشرات الحوكمة الأخرى كما تم ذكره آنفاً، وبالتالي يمارس تأثيراً سلبياً على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، حيث إن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين قصيرة الأجل، وهذا راجع لعدة أسباب منها تدهور الوضع السياسي والأمني في المنطقة الناتج عن الانقسام الفلسطيني، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الدراسة؛ أي أن هذا المؤشر يعتبر من أكثر المحددات الطارئة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى فلسطين، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥؛ Joseph, 2009)، وتختلف مع دراسة (المرشد، وآخرون، ٢٠١٨؛ نعيمة، والزهران، ٢٠١٧؛ نعيمة، ومحمد، ٢٠١٧؛ Hossain and Rahman,

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
(2017).

-فيما يخص مؤشر فعالية الحكومة (GE)، فقد أثبتت النتائج عدم جود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر فعالية الحكومة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، حيث جاءت إشارته سالبة (-1.14)، وهذا يعني أن زيادة مؤشر فعالية الحكومة بنسبة ١٪ تؤدي إلى انخفاض جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 1.14% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، يؤكد هذه النتيجة أن قيمة (T) المحسوبة وبالبالغة (-0.653) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالإضافة إلى أن $Prob >$ إلى فلسطين، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الخامسة، ويمكن تفسير ذلك في الغالب إلى ضعف هذا المؤشر الذي حقق قيم سالبة متدنية خلال فترة الدراسة، وكذلك إلى فترة الانقسام الفلسطيني الناتج عنه حكومتين منفصلتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف فعالية الحكومة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥)، وتختلف مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ المرشد، وآخرون، ٢٠١٨؛ نعيمة، والزهراء، ٢٠١٧؛ Azman- Saini, et. al, 2010; Hossain and Rahman, 2017).

-أما فيما يخص مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)، فقد بينت النتائج عدم وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)؛ ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالإضافة إلى أن $Prob > 0.05$ ، حيث جاءت إشارته موجبة (0.487)، وهذا يعني أن زيادة مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 0.487% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية السادسة، وهذا يعني وجود قصور في مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، الأمر الذي يجعل أثره على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين محدوداً، ويمكن تفسير ذلك إلى تعطيل المجلس التشريعي وضعف دوره في عملية إصدار القوانين التشريعية في أعقاب الانقسام الفلسطيني، أو أن المستثمرين الأجانب لا يهتمون باختيارهم للدولة المضيفة التي تمتاز بجودة

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

القوانين والتشريعات الداعمة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥)، وتختلف مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ المرشد، وآخرون، ٢٠١٨؛ نعيمة، والزهران، ٢٠١٧؛ نعيمة، ومحمد، ٢٠١٧؛ Kurul and Yalta, 2017; Hossain and Rahman, 2017; Ullah and Khan, 2017; Herrera-Echeverri and Estevez-Breton, 2014; Buchanan, et. al, 2012; Azman- Saini, et. al, 2010; Fukumi and Nishijima, 2010; Globerman and Shapiro, 2002).

-بينت النتائج صحة ومعنوية معلمة مؤشر سيادة القانون (RL) واتجاهها، حيث جاءت إشارته موجبة (3.26)، أي أن زيادة مؤشر سيادة القانون بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 3.26 % مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة، كما جاءت قيمة (T) المحسوبة والبالغة (2.36) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالإضافة إلى أن $Prob < 0.05$ ، هو ما يؤكد وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر سيادة القانون على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية السابعة، وهذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن مؤشر سيادة القانون يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين، وهذا ما يدعو الحكومة الفلسطينية إلى الاهتمام بالدرجة الأولى بمؤشر سيادة القانون كأهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين، ويمكن تفسير ذلك في الغالب إلى مدى ثقة المستثمرين الأجانب في علاقة العملية الاستثمارية بسيادة القانون الفعلية، والنتيجة عن المساهمة الإيجابية للإصلاحات التشريعية والقضائية التي اعتمدها فلسطين في إصلاح مختلف القوانين لتقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ نعيمة، والزهران، ٢٠١٧؛ بلحول، ولخضر، ٢٠١٧؛ Hossain and Rahman, 2017; Azman- Saini, et. al, 2010)، وتختلف مع دراسة (المرشد، وآخرون، ٢٠١٨).

-أثبتت النتائج أيضاً عدم وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشر السيطرة على الفساد (CC) على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة (T) المحسوبة غير دالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، بالإضافة إلى أن $Prob > 0.05$ ، حيث جاءت إشارته موجبة (2.45)، وهذا يعني أن زيادة مؤشر السيطرة

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

على الفساد بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين بمقدار 2.45% مع بقاء المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة؛ أي أن مؤشر السيطرة على الفساد لا يساهم في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثامنة، وهذه النتيجة تشير بوضوح على الرغم من ارتفاع مستوى تطبيق مؤشر السيطرة على الفساد مقارنة بمؤشرات الحوكمة الأخرى، إلا أن هذا المؤشر لا يساهم بشكل إيجابي في زيادة جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه يمكن أن يفضل المستثمرون الأجانب الدولة التي يكون فيها الفساد، وذلك بسبب ما ينتج عنه من تخفيف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية، كما قد يكون وسيلة لتجاوز القيود الإدارية والتنظيمية والقانونية. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (المرشد، وآخرون، ٢٠١٨؛ نعيمة، والزهران، ٢٠١٧؛ نعيمة، ومحمد، ٢٠١٧)، وتختلف مع دراسة (وليد، وعيسى، ٢٠٢٠؛ بوجانة، وبرقوقي، ٢٠١٨؛ Hossain and Rahman, 2017؛ خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥؛ كداوي، والدليمي، ٢٠١٢؛ Azman- Saini, et. al, 2010; Joseph, 2009; Peter and Hannes, 2006; Rock and Bonnett, 2004; Wei, 2000; Mauro, 1995).

كما أظهرت النتائج ثقة عالية، إذ بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.652$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وهي تعني أن مؤشرات الحوكمة المستخدمة في النموذج قادرة على تفسير ما مقداره ٦٥.٢٪ من التغيرات الحاصلة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ ٣٤.٨٪ فهي تفسرها عوامل أو متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج والمتضمنة في حد الخطأ E، إلا أنها تعد قوة تفسيرية عالية تعكس قوة واستقرار نموذج الدراسة، وهذا ما يؤكد نتائج هذا النموذج المقدر ويزيد الثقة فيه، ولا سيما أن معامل التحديد المعدل (R^{-2}) كانت قيمته مقارنة جداً لمعامل التحديد (R^2) الذي بلغ (٠.٥١٤)، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين.

بينت النتائج مستوى كبيراً من الثقة في النموذج القياسي المقدر ككل، حيث بلغت قيمة فيشر الإحصائية (F) المحسوبة (٤.٧٠) عند مستوى دلالة معنوية ١٪ وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية لها تساوي $(\text{Prob } (F\text{-statistic}) = 0.006)$ وهي أقل من ١٪، وهذا

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

يدل على معنوية النموذج المقدر، وهذا دلالة على أن مؤشرات الحوكمة تساهم في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧)، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد، ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ، تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات Sin and Leung, 2001; Globerman and Shapiro, 2002; Benassy, et.al, 2005; Aizenman and Spiegel, 2006; Joseph, 2009; Samami and Ariani, 2010; OECD, 2011; IMF, 2014; Shakib and Ziaur, 2017)؛ خضيرات، والشدوح، ٢٠١٥؛ الزوبه، ٢٠١٦؛ مصطفى، ٢٠١٨).

-وأخيراً أظهر اختبار ديربين واتسون (Durbin- Watson) خلو البيانات الإحصائية من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث بلغت القيمة المحسوبة $DW = ٢.١٤٤$ ، وهذه القيمة تعد أكبر من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة ٥٪ والبالغة ($dl = ٠.٧٦٩$)، وهذا مؤشر على جودة النموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك يدل على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج، كما ونلاحظ أن قيمة DW أكبر من قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.652$ ، وهذا يؤشر على عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)؛ أي أن السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة.

النتائج والتوصيات:-

أولاً : النتائج:-

١- أظهرت نتائج الدراسة أن الحكومة الفلسطينية تهتم بشكل عام بتطبيق كافة مؤشرات الحوكمة بدرجة متدنية وفق تصنيف قيم مؤشر الحوكمة العالمي (WGI)، حيث سجل مؤشر الحوكمة في فلسطين درجات متفاوتة في قيمتها السالبة خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠١٧) تتراوح بين (٠.٥٤ - ١.٠٨)، وهذه القيم السالبة تدخل في إطار ما يسمى بالحوكمة السلبية، إلا أن مستويات التطبيق لهذه المؤشرات جاءت متفاوتة، حيث ارتبط أعلى مستوى تطبيق لتلك المؤشرات على التوالي بالسيطرة على الفساد (CC)، يليه سيادة القانون (RL)، ثم جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)، ثم المشاركة والمساءلة (VA)، في حين ارتبط أقل مستوى تطبيق على التوالي بالاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)، يليه فعالية الحكومة (GE)، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود الالتزام الفعلي والجدى بتطبيق مؤشرات الحوكمة، مما يدل ذلك على ضعف الأداء المؤسسي، وعدم بلوغه المستويات المطلوبة التي

- د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
- ٢- تسهم في رفع كفاءة الأداء، ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، ومن هذا المنطلق فإن التجربة الفلسطينية في مجالات تطبيق الحوكمة من التجارب غير الناضجة، ولعل ما يبرر ذلك حداثة تبني وتجسيد هذه الحوكمة لنظام الحوكمة، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك إمكانيات للنهوض إذا اتخذت التدابير اللازمة.
- ٣- أشارت نتائج الدراسة الخاصة باختبار جدر الوحدة أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى باستثناء متغيري نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، والسيطرة على الفساد، وبعد إجراء الفروقات الأولى أصبحت كل متغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)، مما يدل على احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.
- ٤- أظهرت اختبارات التكامل المشترك، وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ وأن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.
- ٥- أظهر اختبار العلاقة السببية لجرانجر، عدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين مؤشرات الحوكمة ونسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه السيطرة على الفساد.
- ٦- كإجابة على إشكالية الدراسة، وباستخدام النماذج القياسية تبين أن مؤشرات الحوكمة تساهم في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
- ٧- بينت نتائج الدراسة عدم جود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات الحوكمة المتمثلة (المشاركة والمساءلة، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، السيطرة على الفساد) على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧).
- ٨- أثبتت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، ويعد هذا المؤشر الأكثر أهمية وتأثيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين مقارنة بمؤشرات

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

الحوكمة الأخرى.

ثانياً: التوصيات:-

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:-

١- ضرورة مواصلة تكثيف جهود متخذي القرار وراسمي السياسات في بناء استراتيجية متكاملة المعالم للتطبيق الفعلي والجاد لكافة مؤشرات الحوكمة بالشكل الذي يضمن استخدام منهجية فعالة ومرنة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية فلسطين، من خلال آليات وإجراءات الإصلاح الإداري، والقضاء على البيروقراطية، والاهتمام بإيجاد البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لتطبيقها، واتباع السياسات الاقتصادية المناسبة، والعمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات الأجنبية سواء بتفعيل وتحديث القوانين والتشريعات، وتقديم المزيد من المحفزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، من أجل خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب المستثمرين الأجانب.

٢- ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بالاهتمام بالدرجة الأولى بمؤشر سيادة القانون الذي يعد الأكثر أهمية وتأثيراً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى فلسطين- إذا ما أرادت تحقيق ذلك- من خلال العمل على إجراء إصلاح النظام القانوني والتشريعي والقضائي بما يدعم الحقوق وحماية الممتلكات وتحسين إجراءات تنفيذ العقود، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين، وتفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطوير متطلبات المناخ الاستثماري العالمي.

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف أقل مؤشرات الحوكمة تطبيقاً مقارنة بمؤشرات الحوكمة الأخرى، فضلاً عن تأثيره السلبي على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين، لذا من الضروري أن يتبنى صناع القرار السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف، والسعي الجاد لتحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية، ومعالجة المشاكل السياسية الداخلية العالقة، وانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والحد من العنف، والذي سينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الحوكمة الأخرى في فلسطين؛ لتهيئة الأرضية والمناخ المناسب لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى فلسطين.

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧). تنمية القدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسات الإنمائية مجموعة تنمية القدرات.
- ٢- البشاري، مصطفى نجم (٢٠٠٨). أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظام المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، قاعة الصداقة.
- ٣- بلحول، سردوك، ولخضر، عدوك (٢٠١٧). الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال، مجلة الباحث الاقتصادي- جامعة سكيكدة، العدد ٨.
- ٤- البنك الدولي (٢٠١١). تقرير عن التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية، واشنطن، مركز الأهرام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة العربية، مصر.
- ٥- البنك الدولي (٢٠٠٣). تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
<http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/publications/20261842/GovernOverviewArab.pdf>.
- ٦- بوجانة، رضا، وبرقوقي، إبراهيم (٢٠١٨). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية، مجلة الباحث، المجلد ١٨، العدد ١، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص ص ١٥١-١٦٦.
- ٧- جاوحدو، رضا، ومايو، عبد الله (٢٠١٠). تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وأفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- ٨- حداد، مناور (٢٠١٢). دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية- الجزائر، العدد ٣٧، ص ص ١٦١-١٧٩.

دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار...

- ٩- خضيرات، عمر ياسين، والشدوح، عماد مصطفى (٢٠١٥). أثر مؤشرات الحاکمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات- جامعة آل البيت، المجلد ٢١، العدد ٣، ص ٢٧٣-٣١٧.
- ١٠- الزركوش، علياء، والزركوش، سناء (٢٠١٧). دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح، العدد ٦٩.
- ١١- الزوبه، مقبل علي عبد الله (٢٠١٦). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجمهورية اليمنية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس والعشرين: الجامعة والتحول المجتمعي، كلية التجارة- جامعة المنصورة/ شرم الشيخ ١٦- ١٧ أبريل.
- ١٢- سوليفان، جون، وجين، روجز، وكاترين، هليلنج، والكسندر شكولنيكوف (٢٠٠٣). حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية، واشنطن.
- ١٣- سيد علي، صغيري (٢٠٢٠). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٧)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ٦، العدد ٢، ص ٣٢٧-٣٤٣.
- ١٤- السيد، مصطفى كامل (٢٠٠٤). العوامل والآثار السياسية، الندوة الفكرية: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت.
- ١٥- كداوي، طلال محمود، والدليمي، فواز جار الله (٢٠١٢). الفساد والنمو الاقتصادي، كلية الحداثة الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد ٤٠.
- ١٦- لطيفة، ولد علي (٢٠٢٠). آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، العدد ١، ص ١٥٥-١٧٣.
- ١٧- المرشد، سلطان عقلا، والزماني، مراد عمار، ومهدي، سيف الدين علي (٢٠١٨). أثر الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد ١٤، العدد ١، ص ٣٥-٥١.
- ١٨- مصطفى، أمل محمد (٢٠١٨). دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط- جامعة عين شمس، العدد ٤٧، ص ٣٩٤-٤٤٠.

- د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
- ١٩- مصطفى، سليمان محمد (٢٠٠٨). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ط١، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية.
- ٢٠- المطوري، أحمد جاسم (٢٠١١). مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد ١٩.
- ٢١- موراد، تهتان، وعمران، بشرير (٢٠١٥). الاستثمار البشري وإدارة الحكم الراشد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA: دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل، مجلد الاقتصاد الجديد، المجلد ١، العدد ١٢.
- ٢٢- الناصر، خالص حسن، والنعمي، عبد الواحد غازي (٢٠١٢). دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق. مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، دهوك، العراق.
- ٢٣- نعيمة، بن دبيش، والزهران، زرواط فاطمة (٢٠١٧). الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية- جامعة الوادي، المجلد ٢، العدد ٩.
- ٢٤- نعيمة، بن دبيش، ومحمد، بوظاعة (٢٠١٧). دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: دراسة قياسية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٥)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد ٧.
- ٢٥- وليد، صاحب، وعيسى، شقيب (٢٠٢٠). أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة (١٩٩٦-٢٠١٦): دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، العدد ١ مكرر (الجزء الأول)، ص ١١-٢٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Aizenman, J and Spiegel, M (2006). Institutional Efficiency and the Investment Share of Foreign Direct Investment, Review of International Economics, 14(4): 683- 697.
- 2- Akram, Masoud Haddad (2016). Analysis of Forign direct investment and unemployment, and their Impact on Economic growth in Jordan,

- International Journal of Investment Management and Financial Innovations, 2(1):1-12.
- 3- Azman-Saini, WNW and Ahmad, Zubaidi Baharumshah and Siong, Hook Law (2010). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Economic Growth: International Evidence, Economic Modelling, 27(5): 1079-1089.
 - 4- Benassy-Quere, Agnes and Maylis, Coupet and Thierry, Mayer (2005). Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, CEPIL, Working Paper, 05.
 - 5- Buchanan, Bonnie. G and Quan, V. Le and Meenakshi, Rishi (2012). Foreign Direct Investment and Institutional Quality: Some Empirical Evidence, International Review of Financial Analysis, 21: 81-89.
 - 6- CFA center for financial Market Integrity, The Corporate governance of listed companies: a manual for investors, 2005.
 - 7- Denisia, V. (2010). Foreign Direct Investment Theory: An overview of the main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, 3.
 - 8- Fujimori, Azusa and Takahiro, Sato (2015). "Productivity and technology diffusion in India: The spillover effects from foreign direct investment", Journal of Policy Modeling, 37 (4):630-651.
 - 9- Fukumi, A. and Nishijima, S. (2010). Institutional Quality and foreign direct investment in Latin America and the Caribbean Applied Economics, 42(14), <https://doi.org/10.1080/0003684070174897,1857-1864>.
 - 10- Globerman, Steven and Shapiro, Daniel (2002). Global Foreign Direct Investment flows: The Role of Governance Infrastructure, World Development, 30 (11):1899-1919.

د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١

- 11- Herrera-Echeverri, H. H., and Estevez-Breton, J. B (2014). Foreign Direct Investment, Institutional Quality, Economic Freedom and Entrepreneurship in Emerging markets, *Journal of Business Research*, 67(9), 1921-1932.
- 12- Hossain, M.S and Rahman, M.Z (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?, *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), 164- 177.
- 13- Hussain, A. (2017). Foreign Direct Investment (FDI) And Its Impact On The Productivity of Domestic Firms In Pakistan, *Pakistan Business Review*, p: 792-812.
- 14- IMF (2014). Building the Future: Jobs, Growth, and Fairness in the Arab World Government of Jordan/ Arab Fund For Economic and Social Development/ International Monetary Fund May 11- 12, Amman, Jordan.
- 15- Jadhav, P. (2012). Determinants of Foreign Direct Investment in BRICS Economies: Analysis of Economic, Institutional and Political Factor, *Proccdia- Social and Behavioral Sciences*, 37: 5- 14.
- 16- Joseph, Djaowe (2009). Investissements Directs Etrangers (IDE) et Gouvernance: les Pays de la CEMAC Sont-ils attractifs?, *Revue africaine de l'Integration*, 3(1), Cameroun, janvier:09-12.
- 17- Kaufmann, D. and Kraay, A. and Mastruzzi, M (2011). The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology and Analytical Issues, *Hague Journal on the Rule of Law*, 3(2): 220- 246.
- 18- Kurul, Z. and Yalta, A.Y.(2017). Relationship Between Institutional Factors and FDI Flows in Developing Countries: New Evidence From Dynamic Panel Estimation, *Economies*, 5(2):17.

- 19- Mauro, p.(1995). Corruption and Growth, Quarterly Journal Economics, 110: 681-712.
- 20- Mpanju, A. k. (2012). The Impact of foreign direct Investment on Employment Creation In Tanzaina, International Journal of Business, Economics & management Research 2(1) :126-139.
- 21- OECD (2011). Policy Frame Work For Investment User's Toolkit, Organization For Economic Cooperation and Development. <http://www.oecd.org/investment/toolkit/policyareas/publicgovernance/>.
- 22- OECD (2015). "Putting foreign direct investment for development", in Cooperation for Development 2014: Mobilizing Resources for Sustainable Development, OECD Publishing.
- 23- Peter, Egger and Hannes, winner (2006). Haw Corruption Influences Foreign Direct Investment: a panel Data study, journal of Economic Development and cultural change, 54(2): 479-485.
- 24- Rock, M.T. and Bonnett, H (2004). The Comparative Politics of Corruption: Accounting for the East Asian Paradox in Empirical Studies of Corruption, Growth and Investment, World Development, 32(6): 999-1017.
- 25- Samami, A.J and Ariani, F. (2010). Governance and FDI in MENA Region Australian, Journal of Basic and Applied Sciences, 4: 4880-4882.
- 26- Shaari, M.S and Hong, T.H. and Shukeri, S.N. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence From Malaysia International Business Research, 5 (10): 100-106.
- 27- Shakib, H., and Ziaur, R. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries, International

- د. زكي أبو زيادة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠٢١
Journal of Economics and Financial: 164–177.
- 28– Sin, Chor–Yiu and Leung, Wing–Fai (2001). Impacts of FDI liberalization on investment inflows, Applied Economics Letters, 8(4):253–256.
- 29– Ullah, I. and Khan, M. A (2017). Institutional Quality and Foreign Direct Investment Inflows: Evidence From Asian Countries, Journal of Economic Studies, 44(6): 1030–1050. <https://doi.org/10.1108/JES-10-2016-0215>.
- 30– Wei, Shang–Jin (2000). How taxing is corruption on international investors?, Review of Economics and statistics, 82(1):1–11.
- 31– World bank (2015).The Worldwide Governance Indicators: Inethodology and Analytical issues.
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#doc>.
- 32– World bank (2018). The Worldwide Governance Indicators, Update Aggregate Governance Indicators 1996–2017. www.govindicators.org.
- 33– Zenasni, Soumial and Benhabib, Abderrezzak (2013). The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth: Panel Data Analysis for AMU Countries, International Journal of Innovation And Applied Studies, 2 (3).